الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ: هل للتّكنولوجيا الحديثة قوّة عسكريّة؟"

إعداد الباحث:

حسين علي نبها

بيروت 2025

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ملخّص البحث:

على الرّغم ممّا قدّمته التّكنولوجيا بتطوّراتها للعالم، من وسائل التّرفيه والرّاحة، إلّا أنّها أسهمت كذلك في إنتاج أسلحة يمكن لها أن تدمّر الجنس البشريّ بأكمله.

هذا، ولا يخفى أثر التّكنولوجيا عسكريًّا، فقبل التّطوّر التّكنولوجيّ الّذي شهد العالم، كانت الدّول الأقوى والأفضل تجهيزًا وعتادًا عسكريًّا، تستعرض قوّتها لكن عبر مسافات محدودة، ضدّ أهداف محدودة، ثمّ جاءت التّكنولوجيا، وتسارعت وتيرة التّغيير، وباتت القوّة الّتي عكستها الجيوش الحديثة أكثر تدميرًا وإحداثًا للخراب.

لكن، على الرّغم من هذا الأثر المدمّر، كان للتّكنولوجيا الحديثة أثر إيجابيّ ملموس، إذ إنّ استخدامها في المجال العسكريّ المدمّر، سيؤثّر على الدّول كافّة، ولن يقتصر على دولة واحدة، فتوجّه النّظام العالميّ، بفعل هذا التّطوّر التّكنولوجيّ، إلى السّلام أكثر، وإلى تحقيق الاستقرار الاستراتيجيّ، ذلك أنّ أسلحة الدّمار الشّامل باتت متاحة للأطراف المتناحرة، ولا مصلحة لأحد في استخدامها ضدّ الآخر؛ لأنّها سترتدّ عليه في المقابل.

ولكن لكلّ أمر استثناء، والنّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ له دلالة على هذا، متمثّلة في الغزو العسكريّ الرّوسيّ لأوكرانيا، بتجاهل أيّ ردود فعل عسكريّة قد تنشأ ضدّه، سواء أكانت من أمريكا، أم من دول التّحالف الأوروبّيّ.

ويعتمد البحث على المنهج التّاريخيّ لاسترداد الأحداث الموثّقة واستقرائها، بغية الوصول إلى الحقائق، والمنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ كونه أسلوبًا علميًّا، يساعد على توصيف وضعيّة معيّنة، بهدف تفسيرها وتحليلها تحليلًا موضوعيًّا منظّمًا، وتوصّلنا إلى بعض النّتائج، منها أنّ التّحويلات الّتي شهدها النّظام الاقتصاديّ الرّوسيّ، في سياق خطّة الإصلاح الّتي اعتمدتها روسيّا لإعادة النّهوض، وإعادة دورها في السّاحة الدّوليّة، قد ساعدت على التّحوّل إلى الخطّة المزدوجة، من التّعافي الاقتصاديّ الهائل، والقوّة العسكريّة الضّاربة، مع تفادي روسيّا الدّخول في حروب عسكريّة مباشرة مع القوى العالميّة الكبرى، بسبب التّماثل التّكنولوجيّ، وإن كانت لا تتوانى في فعل ذلك مع الدّول الضّعيفة عسكريًّا.

الكلمات – المفاتيح: التّكنولوجيا – الاستراتيجيّة – القوّة العسكريّة – التّمدّد الرّوسيّ.

مقدّمة البحث:

يشهد العالم اليوم طفرة تكنولوجيّة لا يمكن التّنبّؤ بحدود تتوقّف عندها، لم تقتصر على تطوير الحياة البشريّة من ناحية الرّفاهيّة، بل طوّرت كذلك الأسلحة، وجعلتها أكثر خطورة، وبعض الأسلحة يُصنّف في باب الدّمار الشّامل، نظرًا إلى نتائجها الّتي يمكن لها أن تُفني مساحات واسعة في العالم، لو تمّ استخدامها.

ولئن توقّفت الدّول المتقدّمة تكنولوجيًّا عن نزعة الحرب، خوفًا أن ترتدّ أسلحتها المدمّرة في أراضيها من قبل خصومها، إلّا أنّ النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ لم يتوقّف عند حدود المعاهدات السّلميّة مع دول العالم الكبرى، بل تابع العمل على تطوير القدرات العسكريّة عنده؛ ولم يمانع في استخدامها ضدّ الدّول ضعيفة التّسليح، حماية لمصالحه الخاصّة.

أهمّيّة البحث

تُبنى أهمّيّة البحث، انطلاقًا من مستجدّات العصر الحديث، سواء في التّطوّر التّكنولوجيّ العسكريّ، وفي ما يشهده الشّرق الأوسط من توتّرات أمنيّة، والدّور الرّوسيّ تحديدًا في هذا الصّدد، إذ شهدنا التّدخّل العسكريّ الرّوسيّ المباشر في سوريّا، واستمرّ تدخّله سنوات متتالية.

وعلى الرّغم من العلاقة الطّيّبة ظاهريًّا الّتي تتّسم بها التّعاملات الرّوسيّة مع الدّول الأوروبيّة، كذلك مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، إلّا أنّ روسيّا كشفت عن أنياب قوّتها العسكريّة بغتة في الأراضي الأوكرانيّة، ما يدعو إلى التّشكّك في المستقبل الجغرافيّ العالميّ، إن على مستوى الشّرق الأوسط، وإن على مستوى دول أوروبّا ذاتها، وإلى نظرة متشكّكة أخرى عن احتمال رجوع الاتّحاد السّوفياتيّ، أو جزء منه، لكن بمسمّيات أخرى.

أسباب اختيار الموضوع

لا شكّ في أنّ العصر الحاليّ لم يكن هادئًا، حتّى لو أنّ كلّ مشاكله والمظاهرات فيه حدثت في الدّول العربيّة، لكنْ، كان لها تداعياتها في عكس موازين التّحالفات الدّوليّة؛ نظرًا إلى المتغيّرات الدّوليّة الحاليّة، ما يستدعي استقراء الموقف بكلّ جوانبه وأبعاده، في محاولة لمعرفة مواطن القوّة الجديدة، وأين يكمن وضع الدّول العربيّة، وبعض الدّول الأوروبيّة، في هذا الصّدد.

صعوبات البحث

لكلّ بحث صعوباته، وهنا تبرز الصّعوبة الأساسيّة في أنّ هذه المتغيّرات الرّاهنة جاءت متسارعة نوعًا ما، وبالتّالي لم تتوافر دراسات وافية عنها، وما يزال الأمر في حاجة إلى الكثير من الدّراسات والتّحليل السّياسيّ والعسكريّ، بل والاقتصاديّ كذلك؛ لتوضيح الصّورة توضيحًا شافيًا، وتقديم المزيد من المعلومات المساعدة على بناء تصوّرات وفرضيّات، متنوّعة وغنيّة.

إشكاليّات البحث الرّئيسة

- كيف تقدّم التّكنولوجيا الحديثة وجهين متناقضين، في تهديد العالم عسكريًّا، وفي حمايته، في الوقت عينه؟
- ما حقيقة موقف النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ في هذا الخصوص؟

إشكاليّات البحث الفرعيّة

ينتج عن هذه الإشكاليّات الرّئيسة أسئلة متفرّعة متعدّدة:

- كيف يمكن أن يُسهم التّقدّم التّكنولوجيّ الرّوسيّ في تغيير مواقف السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة؟
- هل تمهّد ثورات الرّبيع العربيّ إلى تغيير خارطة العالم العربيّ ومحو بعض معالمه الحاليّة؟

فرضيّات البحث

- لا يمكن للتّكنولوجيا العسكريّة الحديثة أن تُقدّم وجهين متناقضين، فإمّا أن تحمل الخير للعالم عبر حمايته، وإمّا أن تحمل له الشّرّ عبر تدميره.
- يبدو أنّ النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ متوافق تمامًا مع النّموذج الاستراتيجيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولكلّ دول أوروبّا.

- يبدو أنّ ثورات الرّبيع العربيّ تهدف إلى تغيير أنظمة الحكم، لكن مع التّمسّك بالهويّة المحلّيّة لكلّ بلد، ورفض أيّ تغيير يقتضي دمج دول بدول أخرى، أو مناطق بدول أخرى.

مناهج البحث

- المنهج الوصفيّ التّحليليّ: بغية الوصول إلى التّحليل والتّفسير بشكل علميّ منظّم، من أجل دراسة منطقيّة لأغراض محدّدة لوضعيّة، أو مشكلة معيّنة، إذ ساعدنا هذا المنهج على الوصف الموضوعيّ لأبعاد الدّور الإقليميّ الرّوسيّ، في إدارة الصّراعات الإقليميّة والدّوليّة، وتحليلها.
- المنهج الاستقرائيّ: بغية تحديد مكوّنات الظّواهر محلّ الدّراسة؛ لتحديد عناصرها في صور واضحة، ثمّ استقراء معالمها بعد ذلك للخروج بنتائج واضحة محدّدة.

المبحث الأوّل: النّظام العالميّ في ظلّ التّطوّر التّكنولوجيّ

على الرّغم ممّا للعلم والتّطوّر التّكنولوجيّ من أهمّيّة بارزة، في صعيد التّقدّم البشريّ ورفاهيّة الإنسان، إلّا أنّهما أنتجا أسلحة دمار رهيبة، يمكن لها تدمير النّاس والمساحات، على مدى واسع، بضغطة زرّ واحدة.

لكن، سارعت الدّول المتقدّمة صناعيًّا إلى استغلال طفرات التّطوّر التّكنولوجيّ؛ لتوسيع مدى مقدرة أسلحتها، وإنتاج الجديد المدمّر فيها، وتجربتها تجربة واقعيّة، إذ قبل هذا التّقدّم لم يكن استعراض قوّة الأسلحة إلّا في مسافات محدودة، وأهداف محدودة كذلك.

بيد أنّ هذه التّكنولوجيا أنتجت واقعًا جديدًا، بات يحكم متغيّرات العلاقات الدّوليّة، إذ إنّ استخدامها عسكريًّا بأسلوب مدمّر ضدّ أيّة دولة، سيكون له تأثيره على الدّول جميعها؛ لذا بات النّظام العالميّ، بفعل الأسلحة والتّطوّر التّكنولوجيّ، يميل إلى نوع من الاستقرار الاستراتيجيّ، إذ شكّل توازنًا من ناحية عدم قدرة أيّ من الطّرفين على استخدام أسلحة الدّمار الشّامل؛ ذلك أنّ هذا الأمر لو حدث ستكون له ارتداداته القاسية، وسيكون محورًا لميدان القتال، أو للأهداف العسكريّة المحدودة [1] (كيسنجر، 2015، ص 324)، كما يمكن أن يكون محورًا لأهداف لا حصر لها، لو كان الهجوم والرّدّ بأسلحة نوويّة على سبيل المثال.

من هذا المنطلق، اتّفقت موسكو وواشنطن، قطبا العالم العسكريّ الحديث، على أن تنتج كلّ دولة من الدّولتين الكبيرتين عددًا محدودًا من الرّؤوس الحربيّة الهجوميّة النّوويّة الاستراتيجيّة لكلّ من الطّرفين،

على أن يُطبّق نظام حظر انتشار الأسلحة النّوويّة في العالم، ومن المعلوم أنّ هذا النّظام حقّق أكثر من نجاح، وفكّك برامج نوويّة على وشك النّشوء، ومنها ما كان قد تمّ إنجازه بالفعل، ومنها ما كان قد قطع شوطًا تقنيًّا ملحوظًا، كما فعلت كلّ من جنوب أفريقيا، البرازيل، الأرجنتين، بعض دويلات الاتّحاد السّوفيّاتيّ المتفكّك، حين تخلّت عن برامج أسلحتها النّوويّة .

لكن، لا ندّعي أنّ نظام حظر انتشار الأسلحة النّوويّة في العالم قد حقّق النّجاح الكامل، فهناك دول امتلكت السّلاح النّوويّ

[1] - هنري كسنجر ، النظام العالمي، 2015 تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ص. 324

بالفعل، ومنها: فرنسا، بريطانيا، الصّين، الهند، كوريّا الشّماليّة، باكستان.

هناك استراتيجيّات متعدّدة، تحوّلت من المجال المادّيّ إلى المجال المعلوماتيّ والتّكنولوجيا في مواجهة التّحدّيات الخارجيّة، أو ضمن نطاق الخطّة الاستراتيجيّة الدّفاعيّة للدّول الكبرى، حيث أصبحت التّكنولوجيا والتّقدّم العلميّ في المجال التّكنولوجيّ، من العوامل الأساسيّة الّتي تحدّد قوّة الدّولة ضمن معيار القوّة العظمى والدّول ذات القوّة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، من العامل البشريّ إلى العوامل: الجغرافيّة، الاقتصاديّة، السّياسيّة، والقوّة العسكريّة الّتي أصبحت متلازمة مع القوّة التّكنولوجيّة، وصارت من أساسيّات تقييم الدّول[2]

بيد أنّ للتّقدّم التّكنولوجيّ آثارًا سلبيّة واضحة، على الأنظمة السّياسيّة الدّاخليّة، حيث باتت السّرعة في معرفة الخبر، وإمكانيّات عامّة النّاس من معرفة الحقائق والاطّلاع على مجريات الأمور السّياسيّة، لها الدّور الكبير في الانتفاضات الدّاخليّة، الّتي صارت متوفّرة بشكل مجّانيّ ووفير بفعل التّكنولوجيا المتقدّمة

الّتي تُيسّر حشد عدد كبير من النّاس في وقت قصير جدًّا، وهذا ما يؤثّر على سياسة الدّول المحلّيّة، الّتي بدورها تؤثر في السّياسة الخارجيّة لتلك الدّول، وتنعكس سلبًا على علاقتها بدول أخرى، في بعض الأحيان، ثمّ إنّ هذا التّقدّم قد ساعد على ظهور الجماعات المتطرّفة بشكل متسارع يثير الاستغراب، وقد كان لهذه الجماعات المتطرّفة، وما يزال لها، الأثر الكبير على التّوازن الّذي يحصل داخل الأنظمة السّياسيّة في الدّول.

إذًا، لا يكفي أن تفرح الدّول بالتّقدّم التّكنولوجيّ المتسارع، بل لا بدّ لها من ترشيد استخدام هذه التّكنولوجيا، ضمن خطّة استراتيجيّة موضوعيّة، تقود التّكنولوجيا ناحية الإيجابيّة بقدر المستطاع، وتبتعد بها عن كلّ السّلبيّات، بقدر المستطاع كذلك؛ ذلك أنّ هذه التّكنولوجيا الحديثة المتسارعة قد تؤدّي إلى إبادة العالم، أو إلى مجازر كبيرة، بسبب سوء الاستخدام لها، من قبل بعض المغفّلين، أو الجماعات المتطرّفة.

ولعلّ التّوازن المطلوب تحقيقه في القرن الواحد والعشرين، الّذي يضمن السّلم والأمن العالميين، يرتكز على العلاقات السّلميّة بين الدّول، واستخدام التّطوّر والتّقدّم الّذي وصل إليه التّقدّم العلميّ، بما يضفي الأمن والاستقرار على صعيد النّظام العالميّ، فالخطر النّوويّ والتّكنولوجيّ النّاتج عن التّرسانات النّوويّة، والرّؤوس النّوويّة المدمّرة، لم يعد حكرًا على دولة من دون أخرى، كما كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحتكر أسراره قديمًا، فكلا الطّرفين القويين الآن، اللذين يُعدّان الأقوى على الصّعيد العالميّ، يملك ذلك السّلاح، وهذا من شأنه إرساء الاستقرار والسّلم والأمن على الصّعيد الدّوليّ، فتوازن القوى كفيل بخلق ذلك السّلم والاستقرار الدّوليّ.

المبحث الثّاني: توازن المصالح بين القوى العظمى

إنّ الاستقرار والأمن الدّوليّين يرتكزان على العنصر الأساسيّ، المتمثّل في توازن المصالح بين الدّول الكبرى، فلم تعد القوّة العسكريّة كافية بشكل منفرد في مسألة الأمن والاستقرار الدّوليّ، والتّوازن في المصالح ما بين تلك الدّول الكبرى يعدّ العامل الأساسيّ في إرساء الاستقرار على الصّعيد الدّوليّ، توازن المصالح لا يتمّ إلّا بوجود القوّة، وإلّا فالأقوى يحقّق مصالحه على حساب الأقل قوّة، فلا بدّ من وجود العوامل الأخرى المساعدة لتحقيق توازن المصالح الّذي يعدّ عمليّة تبادليّة محكومة بقواعد العلاقات الدّوليّة القائمة على

[2] - هنري كسنجر ، مصدر سابق ص. 348

الصّراع بين القوّة والمصلحة القوميّة، فيما يحقّق للدّول مكانتها الدّوليّة والإقليميّة[3].

فالتّوازن الدّوليّ الّذي يحكم النّظام العالميّ، هو توازن بين الأطراف المؤثّرة على سير الأحداث العالميّة، وهذا التّوازن كان تاريخيًّا قبل انهيار الاتّحاد السّوفياتيّ، بين قوّتين أو معسكرين: المعسكر الشّرقيّ والمعسكر الغربيّ، وبقيت الدّول الّتي تجاذبت لصفّيهما، حتّى عُرفت الدّول الّتي تجاذبت لصفّ المعسكر الغربيّ بالعالم الأوّل، وعُرفت الدّول الّتي تجاذبت لصفّ المعسكر الشّرقيّ بالعالم الثّاني، ودول الحياد بالعالم الثّالث، فتوازن القوى يجب أن يكون بين الأطراف المؤثّرة والفاعلة في القضايا الّتي يشهدها النّظام الدّوليّ، وتلك الأطراف هي الّتي يكون لها تأثير على السّلم والأمن الدّوليين.

فتوازن القوى يستدعي تحقّق عدد من العناصر اللازمة لحدوثه فعليًّا، وهذه العناصر تتمثّل في الأمور الآتية:

- وجود عدد من الأقطاب الدّوليّة الأساسيّة.
- توزيع متعادل، أو شبه متعادل، للقوّة والتّأثير بين هذه الأقطاب.
- وجود قواعد للتّصرّف يفرضها التّعادل في القوّة.
- الحفاظ على الأطراف الدّوليّة بشكل يحفظ مصالحهم.

هذا التّوزيع للقوّة يرتكز على عوامل متعدّدة، منها القوّة العسكريّة، إذ كانت المفاهيم التّقليديّة للعلاقات الدّوليّة، أنّ توازن القوى يُحدّد فقط بواسطة القوّة العسكريّة (والتر، 2013، ص 401)، ولكنّ المفاهيم الحديثة تُقرّ التّأثير النّسبيّ للقدرات العسكريّة على توازن القوى، وهناك عوامل أخرى تكون مكملة للقوّة العسكريّة، فوجود القوّة العسكريّة والقدرات العسكريّة أساس في قوّة الدّولة، ولكنّ الأهمّ هو القدرة على استخدام ذلك السّلاح.

بالإضافة إلى القدرات الاقتصاديّة وتأثيرها على ذلك التّوازن، فعلى سبيل المثال اليابان دولة ذات قدرات عسكريّة محدودة، أصبح لها تأثير اقتصاديّ في العلاقات الدّوليّة، فتأثيرها الإقليميّ يزداد بشكل كبير، ويقوم على علاقاتها الاقتصاديّة الثّنائيّة، على الرّغم من قوّتها العسكريّة المحدودة، فالقدرات الاقتصاديّة لها الأثر الكبير في توازن القوى على الصّعيد العالميّ [4](توفيق، لا.ت، ص 349).

والقوّة العسكريّة لها دور في فرض التّوازن، ولكنّ هناك قدرات اقتصاديّة وسياسيّة واستراتيجيّة، لها الدّور الفعّال والمؤثّر كذلك في فرض التّوازن، فالاتّحاد الأوروبّيّ مثلًا يعتمد على الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأخرى، وصحيح أنّ القوّة العسكريّة لها دورها الّذي لا يُنكر في فرض التّوازن، لكنّ الأفكار المعاصرة المتعلّقة بفرض التّوازن، تعتمد التّقدّم التّكنولوجيّ والمعلومات، المستند إلى الازدهار الاقتصاديّ اللافت، أمّا إن طغت إحدى الدّول انطلاقًا من قوّتها العسكريّة، وحاولت تهديد دول أخرى أضعف منها، لا بدّ من تدخّل قوى التّوازن العالميّة؛ بغية إعادة الاستقرار، لكن يجب أن يكون دورها منصفًا للدّول الأقلّ قوّة [5](مقلد، 2011، ص 197).

من الطّبيعيّ أنّ الدّول تسعى دائمًا إلى التّفوّق على حساب غيرها من الدّول، وإذا وجدت نفسها في مرتبة أقوى عسكريًّا واقتصاديًّا، فما حاجتها إلى هذا التّوازن الّذي ينتقص من تميّزها؟ هذا التّوازن فرض نفسه بالقوّة، بسبب تنافس الدّول على التّفوّق العسكريّ، فبات امتلاك الدّول المتناحرة أسئلة شبه متماثلة في التّدمير أمرًا رادعًا لها جميعًا، ما دعاها إلى القبول بمبدأ توازن القوى،

---

[3]- مشعان نجم مشعان ، **توازن القوى الدولي، وتوازن القوة الإقليمي، دراسة نظرية تحليلية، ص.149**

[4]- توفيق سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد العراق، مكتبة السنهوري ص. 349

[5]- مقلد، إسماعيل صبري (2011). العلاقات السياسية الدولية، النظرية الواقع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المكتبة الأكاديمية ص.197

هذا المبدأ الّذي يوجد أيضًا كردّة فعل من الدّول، مقابل تفوّق الدّول الأخرى [6].

المبحث الثّالث: النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ

إنّ علاقة روسيا بمحيطها الإقليميّ القريب، تُعدّ مصلحة قوميّة وهدفًا أمنيًّا واستراتيجيّة، لا بدّ من ضرورة الحفاظ عليها، مع ما ترسمه من أهداف أخرى باتّجاه الأقاليم البعيدة، الّتي تنظر إليه من منظار مصلحيّ ضمن أهدافها، ووفقًا لمصالحها ولمجريات الأمور في منطقة الشّرق الأوسط، وتغيير اتّجاهات الدّول وتحالفاتها اتّجاه تلك المنطقة [7].

كانت منطقة الشّرق الأوسط بأكملها، وما تزال، من أهمّ المناطق لروسيّا الاتّحاديّة؛ إذ تمثّل لها مرتكزًا واقعيًّا لتحقيق مصالحها الاستراتيجيّة، كالوقوف في وجه الوجود الأمريكيّ والغربيّ في تلك المنطقة، وقد تمثّل هذا الأمر في نشوء شركات نفطيّة روسيّة كثيرة، تنافس الشّركات الغربيّة، كما تمثّل أكثر بالتّدخّل الرّوسيّ العسكريّ في الأزمة السّوريّة، حفاظًا على مصالحها النّفطيّة هذه.

فلكلّ من روسيّا الاتّحاديّة، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، مصالحها الخاصّة، تسعى إلى تحقيقها، من باب توطيد العلاقات المشتركة، والارتقاء بالعلاقات الرّوسيّة الأمريكيّة إلى مستوى النّدّيّة؛ فهما شريكتان، تتوزّع المصالح بينهما؛ والمصالح المشتركة موجودة في أكثر من دولة، وأكثر من قارّة، ثمّ إنّ السّعي الرّوسيّ إلى الاتّجاه إلى عمق آسيويّ، لا سيّما الهند والصّين، بالإضافة إلى الاتّجاه الآخر إلى الأطراف الأخرى، مثل إيران وكوريا الشّماليّة، أنتج تقاربًا روسيًّا آسيويًّا، أدّى إلى نشوء منظّمات اقتصاديّة كبرى، وعلى الرّغم من هذا التّقارب، وتلك العلاقات المشتركة، ما تزال روح المنافسة والسّيطرة على المصالح قائمة، خاصّة من الطّرف الرّوسيّ.

من تلك القضايا المشتركة بين روسيا والأطراف الآسيويّة، مشروع الدّرع المضادّ للصّواريخ، وهو مشروع خطير يهدّد التّوازن الاستراتيجيّ العالميّ بقوّة، ما تسبّب في الشّعور بالخطر في روسيّا، وبعض القوى الآسيويّة مثل الصّين، وبعض الدّول الرّئيسة في الاتّحاد الأوروبّيّ [8](هالة، لا.ت، ص 109)، وفي هذه الحالة تتخلّى الاستراتيجيّة الرّوسيّة عن الأساليب الدّبلوماسيّة، وتلجأ إلى تصعيد التّوتّر، والتّهديد باستخدام القوّة العسكريّة، مثلما فعلت في سوريّا، إذ اعتمدت أسلوب التّدخّل العسكريّ لكسب مصالحها وتحالفاتها في الشّرق الأوسط، وعلاقة روسيّا بسوريّا تتّصف بالحيوية، فسوريّا هي الدّولة الوحيدة الّتي لم تتأثّر علاقتها بروسيّا بعد سقوط الاتّحاد السّوفياتيّ، وتعدّ روسيّا سوريّا هي الدّرع المتبقّي لها في البلدان المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط والمنطقة العربيّة، فتدخّلها في سوريّا واجب تاريخيّ، وحفاظ على مصالحها في دولة تعدّها ثابتة في مواقفها، إذ تحافظ على العلاقات مع روسيّا، وقد منعت كلّ التّدخّلات الخارجيّة في سوريّا، ووجودها في هذه الدّولة شكّل عائقًا أمام كلّ الأطماع والمخطّطات، ورفض الإجراءات الأحاديّة الجانب، في كلّ دولة غربيّة تتحالف مع القانون الدّوليّ، وعلاقتها ضدّيّة مع سوريّا.

في المقابل، ساعدت سوريّا بمنح الامتيازات لشركات روسيّة، عبر استخراج الغاز من حقولها الموجودة في السّواحل السّوريّة، وأفردت روسيّا نفسها بإدارة الأزمة في سوريّا، فجعلت هذه الإدارة في يدها، لا في يد واشنطن [9].

---

[6]- خليل، حسين (2013). **النظام الدولي، المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات**، ط1، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية ص.104

[7] - **هالة حميد خالد ، العلاقات الأمريكية - الروسية بعد العام 2001، المسار والمستقبل ص.9**

[8] - هالة حميد خالد ، مصدر سابق ص. 109

[9] - مكي، يوسف (2011). "صراع أمريكي-روسي على سوريا"، مجلة التجديد العربي ص.2

المبحث الرابع : الدور الجيوبوليتيكي الروسي في سوريا

إنّ الجغرافيا الروسية التي تضم المساحة الواسعة والأكبر بين الدول بأرضها المحصّنة المناسبة للدّفاع، فهي كافية لتجعل روسيا نائية ومنكفئة عن العالم.

ولكن مع ازدياد السكان والحاجة الاستراتيجية في ظلّ التطور والتقدم العالمي والتغير في نظامه، أو فيما يخصّ الأمور الإقليمية والعالمية التي شهدتها البشرية مع ما أدت إليه من تحالفات جديدة وحروب وفرض واقع سياسي وعسكري وجغرافي جديد، إذ وجب على روسيا رغم تلك التغييرات أن تفكر في الولوج إلى ما بعد هذه البقعة النائية والوصول إلى جسور جديدة بغية التواصل مع بقية دول العالم.

ومن خلال تلك العلاقات يزداد دور روسيا في الهيمنة والنفوذ، فمهما كانت قوة الدولة ومقوماتها، لا يمكنها أن تتفرد في قوتها من دون التشارك والتعاون وفتح علاقات مع الدول الأخرى أقله مع الدول المحيطة، أو التي تشكّل محورا أساسيا في المحور الدولي.

بالإضافة إلى حاجة روسيا إلى التشارك مع الدول الأخرى في سبيل تحقيق مصالحها، فالجيوبوليتيكية الروسية تقوم على علاقة متينة بين الدولة والجغرافيا، وهي ذات ارتباط تاريخي في الماضي، الحاضر والمستقبل.

- **عوامل العلاقات الروسية–السورية**

ما يعني أنّ العلاقة ما بين روسيا وسوريا هي علاقة تاريخية قبل ظهور نظريات الجيوبوليتيك، وهي تعود إلى فترة الاتحاد السوفياتي، حيث كان هذا الأخير يدعم نظام الرئيس حافظ الأسد في فترة السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي.

فالوطن العربي بشكل عام هو منطقة استراتيجية تصل بين قارات العالم القديم (آسيا، أفريقيا وأوروبا). بالإضافة إلى غناه بالخبرات المادية والطبيعية، وهذا ما يدفع العديد من الدول الكبرى إلى محاولة السيطرة عليه واستغلاله.

ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي، تبقى روسيا كدولة عظمى لها مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وسوريا تحديدا، ولا يمكنها التخلي عن علاقاتها مع سوريا لعدة اعتبارات منها: القرب الجغرافي الذي يربطها بالشرق الأوسط، والتواجد الروسي في كل أزمة الذي تتخطى آثاره حدود إقليمها، وذلك بحكم موازين القوى التي تتحكم بالعالم وترسم سياساته.

بالمقابل، فإن سوريا بحاجة إلى علاقتها مع روسيا ومع سائر الدول للحفاظ على مصالحها ومواجهة للتحديات والتهديدات المفروضة عليها.

وقد زادت أواصري تلك العلاقة بفعل المتغيرات الدولية بدءا من أحداث سبتمبر 2001، والاحتلال الأميركي لأفغانستان والحرب الأمريكية على العراق، ومن ثم حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان.

بالإضافة إلى التوترات في الأراضي الفلسطينية وصولا إلى أحداث الأزمة السورية عام ٢٠١١، حيث وطدت العلاقة ما بين البلدين، كما استفادت روسيا من تلك الأحداث؛ كي تدخل إلى العالم العربي من بوابته العريقة وبدعم كامل لسوريا [10].

[10] - هديل الرفوع، العلاقات الروسية السورية 1979- 2013، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ص.27.

ومن الناحية الجيوبوليتيكية، تعمل روسيا على محاولة نقل الخطوط الدفاعية لما بعد محيطها الجغرافي عن طريق إنشاء قواعد عسكرية في سوريا وميانمار وبعض الدول الأخرى، إذ تعتبر سوريا بموقعها الجغرافي الفريد من أهم تلك النقاط المحورية التي لا يمكن لروسيا التنازل عنها.

بالإضافة إلى الحزام التركي الذي يمتد على مسافة واسعة جنوب حدود روسيا من الحدود السياسية التي تشكلها تركيا إلى امتداد الشعوب التركية وسط آسيا، وهذا الامتداد يضم أعدادا كبيرة من السكان الذين يتمتعون بالانتماء والفوقية والتعاطف مع الدولة التركية.

ضف إلى ذلك، فهي تعمل جاهدة على فرض وجودها في الميزان الدولي، وهذه العوامل تشكل تهديدا للأمن القومي الروسي، وهذا الحزام يشكّل عائقا أمام روسيا باتجاه الشّرق الأوسط.

ففي سبيل محاصرة ذلك الخطر أو التّهديد، تعمل روسيا على توطيد العلاقة مع سوريا ودول المنطقة، وتلك العلاقة تسمح لروسيا من إمكانية الاستثمار في العديد من ملفات الشرق الأوسط من الصراعات بين إيران والخليج أو بين تركيا ومحيطها .[11]

- **دوافع الوجود الروسي في الشرق الأوسط**

فالوجود الروسي القريب من الصراعات في الشرق الأوسط سيهيّئ لروسيا الأرضية للمشاركة كعنصر فاعل في السياسات والتحالفات التي قد تستثمرها كأوراق مقايضة مع ملفات أكثر حساسية بالنسبة إليها، كأوكرانيا أو المشاكل الاقتصادية الداخلية والعقوبات الأمريكية.

بالإضافة إلى الطموح الروسي من ضمن استراتيجية الوصول إلى المياه الدافئة التي يعاني من غيابها في المناطق الروسية، وذلك لكثرة الانعزال القاري التي تعاني منه مع تطويقها بحزام من الدول التي تمنع وصولها إلى تلك المياه، باستثناء المنطقة التي تقع شمال روسيا وشمالها الشرقي، حيث توجد السواحل القطبية المتجمدة التي لا يمكن لروسيا أن تستخدم مرافئها إلا في مواسم الصيف وبأوقات محدودة وبحجم تجاري غير مجد 12لدولة لها أهدافها الجيوبوليتيكية، وموانئها على البحر الأسود والتي لا تستطيع أيضا استخدامها والوصول إلى العالم إلا من جهة البوسفور والدردنيل لكون بحر إيجة، وتحيطه تركيا واليونان العضوين في حلف الناتو.

وتماشيا لمصالحها، أجبرت روسيا على التمسك بموانئ سوريا كمنفذ على البحر المتوسط، ولاستخدام تلك الموانئ كقاعدة رئيسية للأسطول الروسي [13].

بالإضافة إلى الوصول للغاز في الشرق المتوسط، حيث تعتبر روسيا هذا الوصول في منطقة شرق المتوسط بمثابة أهمية وجودها في موانئ المياه الدافئة، وهذا الغاز يتوافق مع معايير البيئة الأوروبية مما يزيد من أهمية الحصول عليه خاصة بعد الاكتشافات الحديثة،

[11] - مناف كامل، 2019 ،كيف تعمل روسيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية من خلال تدخلها في سوريا، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام ص.14

[13] - ألكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، أسس الجيوبوليتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، دار الكتاب الجديد المتحدة (بيروت- لبنان) 2004 ص.200

وزيادة طلبه الذي يفوق النفط 14على ما تخشاه روسيا من تصدير غاز الخليج إلى أوروبا، انطلاقا من أن روسيا تستخدم الغاز كورقة ضغط على أوروبا، فموقع سوريا يشكل عقدة مهمّة لتوزيع الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

ودخلت روسيا إلى سوريا لتحقيق أهدافها من الأزمة التي حصلت في سوريا في العام ٢٠١١، فدخلت في الفترة الأولى كدعم لوجستي وعسكري خبراتي إلى سوريا، ومع اشتداد الأزمة، تدخلت روسيا بشكل داعم عسكريا في الأزمة السورية.

ومنذ بداية الأزمة قرر مجلس الأمن التدخل في سوريا معارضة روسيا من خلال وزير خارجيتها لافروف الذي أعلن آنذاك أن بلاده ليس لديها نيّة السماح لمجلس الأمن بالتدخل في سوريا كما فعل في ليبيا .

فالأزمة السّوريّة شكّلت ساحة تنافس بين روسيّا والولايات المتّحدة الأمريكيّة، تنفيذًا لمصالحها في الشّرق الأوسط، وقد حاولت واشنطن الاستثمار في توازن الرّبيع العربيّ، محاولة تحقيق ما يعجز عنه الاحتلال المباشر، خصوصًا في الأزمة السّوريّة، حيث سعت للوصول إلى نظام حليف في دمشق يُسهّل عليهم الوصول إلى اتّفاقيّة سلام مع الكيان الصّهيونيّ، والقيام كذلك بالقضاء على وجود حزب الله وتحويله إلى حزب سياسيّ، بالإضافة إلى الضّغط على إيران ومحاولة تطويقها.

أمل العلاقات الأمريكيّة الرّوسيّة فهي علاقات تنافسيّة، وهذا التّنافس يتفاوت من أزمة إلى أخرى، وهذا التّفاوت يكون تبعًا لطبيعة الأزمة، ومدى مساسها بالمصالح القوميّة العليا والمصالح الاستراتيجيّة، وكيفيّة استخدام تلك الأزمة للعمل على تحقيق المصالح، وبالرغم من التّنافس على المصالح، يبقى هناك مجال للتّعاون في سبيل تحقيق تلك المصالح، مع الحفاظ على استمراريّة التّواصل، بين الدّول، إن كان بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر إحدى الدّول الّتي قد تكون في موقع الوسيط في سبيل استمراريّة التّواصل والتّعاون، وحلّ الخلافات ما بين الدّول مع الحفاظ على نفوذ كلّ منهما، والأزمة الأوكرانيّة هي تجسيد واضح للتّنافس الأمريكيّ– الروسيّ، فأوكرانيا واقعة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيا، ولكن المصالح الرّوسيّة في أوكرانيا، والرّوابط الأساسيّة بين روسيّا وأوكرانيا، أكبر وأعظم من المصالح الغربيّة ومصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبالمقابل إنّ حاجة أوكرانيا إلى روسيّا هي أكبر من حاجتها إلى الغرب .

إنّ الدّول الكبرى تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في منطقة الشّرق الأوسط، مستغلّةً الظّروف والحروب، وكافّة الوسائل الممكنة، من أجل تحقيق أهدافها، وتُعدّ منطقة الشّرق الأوسط محطّة أنظار كافّة الدّول، من حيث موقعها الاستراتيجيّ وامتلاكها الثّروات الضّخمة، وما إلى ذلك من أهداف الدّول في السّيطرة على مكامن القوّة العسكريّة الاقتصاديّة في الشّرق الأوسط.

ومن الطّبيعيّ أن يكون لروسيّا الّتي بدأت في الفترة الّتي تلت انهيار الاتّحاد السّوفياتيّ، العمل على إعادة دورها كلاعب أساسيّ في الملعب الدّوليّ والإقليميّ، إذ وضعت خطّة عسكريّة اقتصاديّة واستراتيجيّة تساعدها على تنفيذ ذلك، كما عملت على إعادة ترتيب أولويّاتها في سياستها الخارجيّة، من خلال السّعي بشكل مستمرّ، إلى تحسين امتيازاتها الاقتصاديّة والعسكريّة والسّياسيّة القصيرة المدى، والعمل على مواجهة الامتيازات للخصوم المحتملين [15](أوليكر، لا.ت، ص 114).

وفي سبيل ذلك، لا بدّ من العمل على التّوسّع الرّوسيّ باتّجاه الدّول الأخرى، واكتساب الامتيازات في العديد من الدول، حيث يتطلّب الأمر ذلك، وكان للشّرق الأوسط النّصيب الأكبر من الطّموحات الرّوسيّة، إذ إنّها بدأت بخطّتها التّوسّعيّة بعد العام 2005، وقد

15 - أوليكر، أولفا ، **السياسات الخارجية الروسية، المصادر والتداعيات ص.114**

زاد انخراطها في الشّرق الأوسط بشكل ملحوظ، وقد قام الرّئيس بوتين بزيارة العديد من الدّول الشّرق أوسطيّة من مصر، المملكة العربيّة السّعوديّة، الأردن، قطر، تركيا، إيران والإمارات العربيّة المتّحدة.

وكانت هذه الزيارات بهدف بناء العلاقات مع الدّول الشّرق أوسطيّة، وتعدّ هذه الزّيارات مؤشّرًا على تغيير كبير في السّياسات الرّوسيّة والسّوفياتيّة السّابقة. بالإضافة إلى ذلك، زاد الانخراط الرّوسيّ في المفاوضات الإقليميّة، والسّعي إلى عمليّات السّلام في الشّرق الأوسط، ما يعزّز الدّور الرّوسيّ ومكانته.

وفي المقابل، بدأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبعض الدّول الّتي ترفض الدّور الرّوسيّ، وتتّجه نحو تأييد الدّور الأمريكيّ في الشّرق الأوسط، بالعمل على مواجهة التّموضع الرّوسيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ، في الشّرق الأوسط [16](غلسكايا، 2016، ص 73-91).

الخاتمة:

لا شكّ أنّنا في عصر القوّة والسّباق نحو صدارة العالم من قبل العديد من الدّول، لكنّ هذا السّباق أنتج نوعًا إجباريًّا من توازن القوى، إذ قدّمت التّكنولوجيا الحديثة التّناقض في إنتاج أسلحة الدّمار الشّامل، وفي حماية العالم عبر تخوّف كلّ دولة من استخدام هذه الأسلحة.

وعلى الرّغم من ميل العالم إلى حلّ الأمور سلميًّا، في السّنوات الأخيرة، إلّا أنّ النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ يميل إلى حماية مصالحه بأيّ شكل كان، حتّى لو استدعى الأمر التّدخّل العسكريّ الحازم، سواء في روسيّا، أم في أوكرانيا.

بالتّالي لم يُسهم التّقدّم التّكنولوجيّ الرّوسيّ في تغيير مواقف السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة، إلّا من ناحية التّوجّه السّلمي والدّبلوماسيّ في حلّ المشكلات الخارجيّة، ما لم يتعارض الأمر مع مصالحها بشكل واضح، فهنا لا تفكّر روسيّا إطلاقًا في أمور التّقدّم التّكنولوجيّ العسكريّ بأيّ حال كان، ما يقطع بأنّ النّموذج الاستراتيجيّ الرّوسيّ متوافق تمامًا مع النّموذج الاستراتيجيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولكلّ دول أوروبّا.

أمّا ثورات الرّبيع العربيّ فهي تهدف إلى تغيير أنظمة الحكم، لكن مع التّمسّك بالهويّة المحلّيّة لكلّ بلد، ورفض أيّ تغيير يقتضي دمج دول بدول أخرى، أو مناطق بدول أخر، لكن لا يمنع وجود أياد غربيّة تحرّكها؛ بغية إيجاد أرض خصبة مستقبليّة لتنفيذ مخطّطات تغيير هويّة الدّول العربيّة، أو بعضها، وهنا ننصح الباحثين بإجراء دراسات تربط بين الرّبيع العربيّ ووثيقة لويس برنارد، لإثبات هذه الفرضيّة أو نفيها.

16 - غلسكايا، إيرينا زنيا (2016). **روسيا اللاعب الرئيسي الجديد في الشرق الأوسط**، ميلانو المعهد الإيطالي للدراسات السياسة الدولية" ص.80

مراجع الدّراسة:

مشعان نجم مشعان ، **توازن القوى الدولي، وتوازن القوة الإقليمي، دراسة نظرية تحليلية.**

ألكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، أسس الجيوبوليتيكيا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، دار الكتاب الجديد المتحدة (بيروت– لبنان) 2004.

أوليكر، أولفا ، **السياسات الخارجية الروسية، المصادر والتداعيات**، سانتامونيكا كاليفورنيا، مؤسسةMG,RAND ,768 ,AF.

توفيق سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد العراق، مكتبة السنهوري.

خليل، حسين (2013). **النظام الدولي، المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات**، ط1، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد الغفار، عامر عبد الفتاح أحمد (2015). **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2012–2014**، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، كلية الدراسات العليا.

غلسكايا، إيرينا زنيا (2016). **روسيا اللاعب الرئيسي الجديد في الشرق الأوسط**، ميلانو المعهد الإيطالي للدراسات السياسة الدولية".

كيسنجر، هنري (2015). **النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة. د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

مجدان، محمد (2015). **سياسة روسيا الخارجية (1992–2014)، القدرات، الرهانات، التحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 4 ديسمبر.

مقلد، إسماعيل صبري (2011). **العلاقات السياسية الدولية، النظرية الواقع**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المكتبة الأكاديمية.

مكي، يوسف (2011). **"صراع أمريكي–روسي على سوريا"**، مجلة التجديد العربي.

مناف كامل، كيف تعمل روسيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية من خلال تدخلها في سوريا، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، حزيران ٢٠١٩.

هالة، حميد خالد ، **العلاقات الأمريكية – الروسية بعد العام 2001، المسار والمستقبل.**

هديل الرفوع، العلاقات الروسية السورية 1979– 2013، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

هلال، رضا (2021). **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسة في أدوات القوة الناعمة فعاليتها**، مقال في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد22، العدد3، الرقم المتسلسل للعدد 88، يوليو.

والتر، كينيث نيل (2013). **الإنسان والدولة والحرب**، ترجمة عمر سليم التل، مراجعة سليم النامي ط1، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

“The Russian Strategic Model: Does Modern Technology Have Military Power?”

Researcher:
Hussein Ali Nabha

Research Summary:

Despite what technology has offered the world in terms of entertainment and comfort; it has also contributed to the production of weapons capable of destroying all humanity. The impact of technology on military matters is undeniable; before the technological advancements witnessed worldwide, the strongest and best-equipped countries showcased their power, but only over limited distances and against specific targets. Then came technology, the pace of change accelerated, and the power exhibited by modern armies became more destructive and devastating. However, despite this destructive impact, modern technology has had a tangible positive effect, as its use in destructive military fields will affect all countries and will not be limited to a single state. The direction of the global system, due to this technological advancement, tends more toward peace and achieving strategic stability, as weapons of mass destruction have become available to the conflicting parties, and no one has an interest in using them against another, as it would backfire on them in return. But every matter has its exceptions, and the Russian strategic model signifies this, exemplified by the Russian military invasion of Ukraine, ignoring any potential military reactions that may arise against it, whether from the U.S. or from European coalition countries. The research relies on the historical method to retrieve and analyze documented events in order to reach the facts, and the descriptive analytical method; as it is a scientific approach that helps describe a specific situation for the purpose of interpreting and analyzing it in an organized objective manner. We have reached some conclusions, including that the transformations witnessed in the Russian economic system, within the framework of the reform plan that Russia adopted to revive itself and restore its role on the international stage, have contributed to the transition to a dual plan: of vast economic recovery and military striking power, while Russia avoids entering into direct military conflicts with major global powers due to technological parity, even though it does not hesitate to do so with militarily weaker countries."